

النحاة في القياس

صلاح الدين الزعبلاني

على أئمة اللغة أن يعوا اللغة المحكية عن العرب ممن يحتج بهم من الفصحاء ويوثق بهم من الرواة فيستوعبونها في لوح محفوظ ليؤدوها كما وعوها ، لا يفوتهم منها ذكر ، أو يضيق عن ضبطها حفظ .

الكافي

في من يحتج لكل منهم :

وقد اجتمعت كلمتهم على الاحتجاج بأشعار الجاهليين ، وتلاقت آراؤهم وتضافرت على الاستشهاد بأشعار المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والاسلام ، وقد أسماوا الجاهليين أصحاب الطبقة الأولى ، والمخضرمين أصحاب الطبقة الثانية .

أما الاسلاميون المتقدمون كجرير والفرزدق فالأكثر على صحة الاستدلال بأشعارهم أيضاً ، وقد أسماهم أصحاب الطبقة الثالثة . ولو أن من الأئمة من لحن الفرزدق وخطأ الكُميت وذا الرمة كأبي عمرو بن العلاء وابن أبي اسحاق الحضرمي والحسن البصري .

وأما المولدون والمحدثون كبشّار وأبي نواس ، وهم أصحاب الطبقة الرابعة فقد أخذ الأكثرون بعدم الاعتداد بأشعارهم . قالوا انما نستشهد سيبويه والأخفش بشعر بشّار اتقاء لهجوه . واتسع جار الله الزمخشري فرأى الاستشهاد بكلام من يوثق بعربيته كأبي تمام ، قال « وهذا وان كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه » . وترخص الرضي فحذا حذوه واستن بسنته ، على ما فصلّه البغدادي في خزانته (٦/١ - ٧) . ونهج نهجهما أحمد شهاب الدين الخفاجي في شرح درة الفواص اذ قال : « اجعل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه » . ويم هذا السمت ابن السيد البطليوسي في الاقتضاب اذ أورد في الاستشهاد على صحة اضافة (آل) الى الضمير قول المتنبي :

والله يُسعد كلَّ يومِ جدّه َ ويزيد من أعدائه في آلِه

وقال : « وأبو الطيب وإن كان ممن لا يحتج به في اللغة ، فإن في بيته هذا حجة من جهة أخرى ، وذلك أن الناس عُنُوا بانتقاده شعره ، وكان في عصره جماعة من اللغويين كابن خالويه وابن جني وغيرهما ، وما رأيت منهم أحداً أنكر عليه إضافة آل الى المضمّر . وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتّاب والشعراء . كالواحدي وابن عبّاد والحاتمي وابن وكيع ، ولا أعلم لأحدٍ منهم اعتراضاً على هذا البيت » .

وليس غرضنا هنا أن نبسط الرأي في من يحتج بأقوالهم ، وإنما وطانا بهذا لنقول انه كان على أئمة اللغة أن يجمعوا اللغة المحكية عن العرب من هؤلاء الفصحاء حرصاً على الاحاطة بها ، وخوفاً على سلامتها من أن تعبت بها الأهواء ويتسرب اليها الفساد فتبعد عن نقاوتها وتنبأ عن صفائها .

استحكام بنيان اللغة :

وأئمة اللغة لم يعوا اللغة المحكية حتى كان قد استحکم بنيانها واستوت كأكمل ما تكون اللغة ، وأدق ما يكون نسجها في ملاسة اللفظ للمعنى . وقد أصبح الثلاثي وحدة الكلمة وجرت عليه صنوف من الاشتقاق والتصريف والتقليب دارت حول جامع معنوي ، فاغتنت المادة اللغوية ثم اكتمل نموها بتولّد الرباعي من الثلاثي وهكذا . وأضحت العربية ذات فقه خاص واضح واشتقاق ثابت مطّرد . وقد سادت لغة قريش ما أسموه باللّهجات الشمالية فكانت اللسان المبين الذي نزل به القرآن . بل كان القرآن حين اعتمد لغة قريش سبباً الى الأخذ بالوضع اللغوي الأرقى فمهّد السبيل للانتهاء باللغة الى مستقرها الكامل . وقد اعتدّ القرآن آية البيان العربي فكان النبراس الذي يُستضاء به والامام الذي يُنحى نحوه ويُتلى تلوّه ، فجزوا على منهاجه واستنوا بسنته وطبعوا على غرارهِ .

تدوين اللغة المحكية :

ولا يظن ظان أن أئمة اللغة قد عمدوا الى وعي اللغة المحكية وحفظها ساذجة وقمشها محطوبة ، على حد تعبير ابن جني في الخصائص (١٢٥/٢) فهم قد تأتوا لهذه اللغة وتلطفوا في جمعها وضمها وملاءمة ذات بينها، كما هو خاص اللغة وسرها . فكان ثمة منهج الخليل في معجم العين ، وقد أخذ اخذه ابن سيده في المحكم وابن دريد في الجمهرة . وكان منهج ابن فارس في كتابه مقاييس اللغة ، وكان أسبق الأئمة اليه غير مدافع . وقد بدت اللغة بمنهجها هذا في أكمل صورة من التهذيب والتلاؤم والتصنيف ، وقد أئتم بهديه صاحب ابن عباد في المحيط فكان تلميذ ابن فارس ، وجرى في محاكاته الزمخشري في أساسه . وثمة منهج الجوهري في صحاحه وقد تجلّى فيه حذقه اللغوي وبراعته الصرفية ، وحذا حذوه الصناني في العباب وابن منظور في اللسان والفيروزابادي في القاموس . .

استقراء اللغة والكشف عن نظمها :

ثم أتى النحاة فاطلعوا على ما انتهى اليهم من كلام العرب . وقد كان عليهم أن يأخذوا بتأمله وتدبره ، ويعمدوا الى تقسيمه وتصنيفه ، ويمضوا في تتبعه واستقراءه ذلك ليستشفوا النظم التي صيغت بها اللغة المحكية ويكشفوا عن سنن ما جرت به السنة العرب على السليقة وطاعت به قرائحهم على السجية .

وهكذا عكف النحاة على اللغة ينعمون فيها النظر ، يسبرون غورها ويمجمون عودها فاستبطنوا دخالها واستجلوا غوامضها . أحصوا مسائلها واستقروا دقائقها . فما جرى من كلام العرب على سنن استبطنوا حكمه وحملوا غير المنقول على المنقول منه وجعلوه قياساً لنظائره . ومضوا يعللون هذا القياس ويسببونه . فاذا سُمع شيء يأباه قياسهم هذا اتسعوا له ، وأخذوا به اذا اشتهر وشاع . فاذا ندر أغفلوه وأوجبوا فيه القياس ، حملا له على أمثاله ، وتأصيلا لما استثنوه من حدود وقوانين . وقد عقب البغدادي فيما حكاه المزهري (٣٧/١) على هذا فقال : « اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعمده . وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه » .

ما يتدارك من اللغة بالقياس :

قال ابن جني في الخصائص (٤٢/٢) : « لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين : أحدهما ما لا بد من تقبله كهيئته ، لا بوصية فيه ولا تنبيه عليه ، نحو صحراء ودار وما تقدم ، ومنه ما وجدوه يُتدارك بالقياس وتخف الكلفة في علمه على الناس فقتنوه وفصلوه اذ قدسوا على تداركه من هذا الوجه القريب ، المغني عن المذهب الحزن البعيد » . وأوضح ذلك فقال : « كأن يسمع سامع ضؤل ولا يسمع مضارعه فانه يقول فيه يضؤل ، وان لم يُسمع ذلك ، ولا يحتاج الى أن يتوقف الى أن يسمعه . لأنه لو كان محتاجاً الى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ولا غرض ينتحيه الاعتماد ، وكان القوم قد جاؤوا بجميع المواضي والمضارعات وأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر وأسماء الأزمنة والأمكنة » .

البصرية وأصولهم

الأصل الذي جرى عليه النحاة في استنباط أحكامهم أخذهم بالأكثر والأغلب ، وترك ما عداه . ففي طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) أن ابن نوفل روى عن أبيه أنه سأل أبا عمر وابن العلاء (ت ١٥٤ هـ) « أخبرني عما وضعت مما سميتة عربية » ، أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال لا فقلت كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ فقال أحمل على الأكثر ، وأسمي ما خالفني لغات » .

رأس البصرية وأول من وضع أصول النحو :

ويبدو عند التحقيق أن أول من وضع أصول النحو وقياسه هو عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) . ذلك أن سيبويه قد سمي في كتابه من روى عنهم أصول النحو من الأئمة ولم يتجاوز الحضرمي إلى أمام قبله ، فالحضرمي على هذا هو رأس البصرية .

وقد حكى السيوطي في المزهري (٢/ ٢٤٦) : « وأبو الأسود الدؤلي أول من نقط المصحف . . قال أبو حاتم . . وأما فيما روينا عن الخليل فإنه ذكر أن أبرع أصحاب أبي الأسود عنبسة الفيل ، وأن ميموناً الأقرن أخذ عنه » وأردف « . . ثم توفي وليس في أصحابه أحد مثل عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي . وكان يقال عبدالله أعلم أهل البصرة وأنقلهم ، ففرع النحو وقاسه وتكلم في الهمز حتى عمل كتاباً مما أملاه . وكان رئيس الناس وواحدهم » .

وهكذا كان الحضرمي أقدم من انتهج القياس وارتاح إليه وأخذ بالأكثر والأغلب . ففي طبقات الزبيدي (٢٥) : (قال ابن سلام : عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي كان أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل) . ونحو من ذلك ما جاء في نزهة الألباء (٢٣) لأبي البركات كمال الدين بن الأنباري ، اذ قال (انه أول من علل النحو) .

أما أبو الأسود الدؤلي ظالم بن عمرو (٦٩ هـ) فلم تكن خطته تعدو (نقط المصحف) ، أي الاهتداء إلى ما اتخذ رمزاً للشكل في الرفع والنصب والجر صوتاً للسان من اللحن . وليس هذا بالأمر اليسير الذي يستهان بهدواه فيما عاد منه على اللغة من جزيل الفائدة وموفور العائدة فقد كان (الشكل) أرفق على العربية نفعاً وأرجى عاقبة من أي شيء آخر . وقد وفق الأستاذ أحمد أمين ، رحمه الله ، حين أشار في (ضحى الاسلام) إلى ذلك ، وأيده فيه الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه (أصول النحو) حين قال : « والشكل أعود على حفظ النصوص من حدود النحو : ولعله أعظم خدمة قدمت للعربية حتى الآن » .

شكل المصحف واعجابه :

وقد أجمل الأستاذ محمد عبد العظيم الزرقاوي في كتابه (مناهل العرفان) الحديث عن ذلك من بعض كتب السلف كمراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي وتاريخ ابن عساكر ، فقال : « واتفق المؤرخون على أن العرب في عهدهم الأول لم يكونوا يعرفون شكل الحروف والكلمات فضلاً عن أن يشكلوها . . . ولكن حين دخلت الاسلام أمم جديدة . . بدأت العجمة تحيف على لغة القرآن . بل قيل ان أبا الأسود الدؤلي سمع قارئاً يقرأ قوله تعالى - واعلموا أن الله بريء من المشركين ورسوله - فقرأها بجر اللام من كلمة رسوله ، فأفزع هذا اللحن الشنيع أبا الأسود وقال : عز وجل الله أن يبرأ من رسوله . ثم ذهب إلى زياد والي البصرة وقال له : قد أجبتك إلى ما سألت ، وكان زياد قد سأله أن يجعل للناس علامات يعرفون بها كتاب الله ، فتباطأ في الجواب حتى راعه هذا الحادث . وهنا جدّ جدّه وانتهى

به اجتهاده الى أن جعل علامة الفتحة نقطة فوق الحرف ، وجعل علامة الكسرة نقطة أسفله ، وجعل علامة الضمة نقطة بين أجزاء الحرف ، وجعل علامة السكون نقطتين ... ودامت الحال على هذا حتى جاء عبد الملك بن مروان فرأى بنافذ بصيرته أن يميّز ذوات الحروف من بعضها وأن يتخذ سبيله الى ذلك التمييز بالاعجام والنقط ... وهنالك اضطر أن يستبدل بالشكل الأول الذي هو النقط ، شكلاً جديداً هو ما نعرفه اليوم من علامات الفتحة والكسرة والضمة والسكون ... » .

وهكذا فقد تم نقط الحروف لتمييز بعضها من بعض ، وهو ما يسمى بالاعجام ، على ما هو المشهور ، في عهد عبد الملك بن مروان ، ونُدب له امامان هما نصر بن عاصم الليثي (ت ٩٠ هـ) ويحيى بن يعمر العدواني (ت ١٢٩ هـ) وقد تلمذا لأبي الأسود الدؤلي وتلقيا عنه وأحاطا بالأمر خُبراً ووسعاه علماً ، فأعجما المصحف الشريف أول مرة ونقطا الحروف فكان لهذه الخطة في ازالة الاشكال واللبس في قراءة القرآن ، أثر أي أثر .

وقيل ان نصرأ قرأ القرآن على أبي الأسود ، كما في نزهة الألباء لابن الأنباري ومعجم ياقوت ، وكان أبو الأسود من القراء ، وتلقى عن نصر أبو عمرو بن العلاء فوفّق في رسم النحو لما لم يوفق له أستاذه ، وتلقى عن يحيى بن يعمر أبو اسحاق الحضرمي فأصاب في تأصيل النحو ما لم يصب شيخه .

ومهما يكن من أمر فان الدؤلي لم يعتمد الى تأصيل الأصول النحوية وتقعيد قواعدها ولو تعلق اسمه بالنحو شكلاً وموضوعاً على ما ذكر ابن الأنباري في نزهة الألباء والقفطي في انباه الرواة ، وكذلك تلميذاه نصر الليثي ويحيى العدواني ولم يكونا أوفر منه حظاً في هذا المضمار . فقد روى سيبويه في كتابه هذه الأصول عن الخليل والأخفش الأكبر وعن عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وعن عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي لكنه لم يتجاوز الحضرمي الى امام قبله فلم يرو عن أبي الأسود الدؤلي ، أو عاصم الليثي أو يحيى العدواني .

أئمة البصرية :

خلف الحضرمي أئمة أخذوا بالأكثر والأغلب وعولوا على القياس كعيسى بن عمر الثقفي (١٤٩ هـ) فقد أسس أصول كتابه (الجامع) على الأكثر ، وأسمى ما شذ عن الأكثر لغات ، وكذا فعل في كتابه (الاكمال) وهما من مراجع كتاب سيبويه .

وهكذا فعل أبو عمرو زبّان بن العلاء (١٥٤ هـ) كما تقدم ، وهو أحد القراء السبعة ، ويونس بن حبيب (١٨٢ هـ) ، وقد أخذ عنه سيبويه خاصة أصول النحو ، كما أخذ عنه الكسائي والفراء ، وغيرهم ، وكان اماماً في نقد الشعر وفي النحو واللغة .

وخلف هذين الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥ هـ) وهو يحق عميد النحاة ، قال الزببدي الاشبيلي الأندلسي في كتابه (مختصر كتاب العين) : « فهو الذي بسط النحو ومدّ أطنا به وسبّب علله وفتق معانيه وأوضح الحجاج فيه حتى بلغ أقصى حدوده . » ثم لم

يرض أن يؤلف فيه حرفاً أو يرسم فيه رسماً . واكتفى في ذلك بما أوحى الى سيبويه من علمه ، ولقننه من دقائق نظره ونتائج فكره ولطائف حكمته ، فحمل ذلك عنه وتقلده ، وألّف فيه الكتاب الذي أعجز من تقدم وامتنع على من تأخر بعده » . وقال ابن الأنباري في نزّهة الألباء : « وهو الذي بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه » . وقد شفت أعمال الخليل حقاً عن عبقرية نادرة اذ اختط للنحو نهجاً سليماً فكان فيه بعيد الغور فسيح الخطوة ، وألّف أول معجم في العربية وهو (كتاب العين) فكان معجماً فريداً رتب فيه المواد على الحروف بحسب مخارجها ، وقد التزم نهجه الأزهري في تهذيبه وابن عباد في محيطه والقالي في بارعه .

ورصد الخليل الأصوات اللغوية وصفاتها فكان له فيها رأي متقدم حصيف . وتعلق بموسيقا الشعر فانفرد بوضع العروض واتخذ لأوزان القصيد ستة عشر بحراً كشف فيها عن حذق في الفن ولطافة في الحس . وقال السكاكي في (مفتاحه) في سبق الخليل هذا : « لا يظن أحد الفضول عندهم في هذا الباب من ضمّ زيادة . . فضلا عن الامام الخليل بن أحمد ، ذلك البحر الزاخر مخترع هذا النوع ، وعلى الأئمة المغترفين منه من العلماء المتقدمين / ٢٧٥ » . فلم يشارك الخليل في ميدان من ميادين العلم الا كانت له القدم الفارعة فبدا فيه أسبق العلماء غير مدافع وأفضلهم غير معارض . وكان أبو محمد التوجي يقول (اجتمعنا بمكة - أدباء كل أفق - فتذاكرنا أمر العلماء حتى جرى ذكر الخليل ، فلم يبق أحد الا قال : الخليل أذكى العرب ، وهو مفتاح العلوم) (الزهر - ٢ / ٢٤٩) .

وجاء الأخفش الأكبر أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد (١٧٧ هـ) وقد روى عنه سيبويه ولم يذكر أحد أنه كان صاحب قياس أو تعليل ، فاذا جاء باستدلال ذهني كان أدنى الى خصوص اللفظة ، واتخذ وجهاً من وجوه الاعراب كان ألصق بسلامة المعنى .

وجاء سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠ هـ) فطلع على المألأ بكتاب فذ سيد المنهج ، مطرّد التنسيق ، جامع ، غزير المادة ، يعول فيه على الأكثر والأغلب . ينهج طريق القياس والتعليل ويعلم البحث فيهما كما يعلم النحو . وقد اختلف سيبويه الى مجلس أستاذه الخليل في البصرة ، وطلاب العلم فيه كثريزحم بعضهم بعضاً ، وقد أقبل على أستاذه يطيل الاستماع اليه والتلقي عنه ويتلطف لما يعي فيتضلع منه ويستجلي غوامضه فيقلّب فيه الرأي ويصرف الفكر ، وقد لفت سيبويه نظر أستاذه بذكائه وفطنته فكان محل عنايته وموضع اختصاصه ، وقد قال له يوماً (مرحباً بئرا لا يمل) وما كان يقوله لسواه .

استوفى سيبويه ما أملى عليه أستاذه رواية ورأياً وتعليقاً وشرحاً ففاضل ووازن وأحكم الرأي فآدى فأحسن التادية . كان صادقاً فيما أدّاه . تلقى سيبويه أصول النحو عن (يونس بن حبيب) خاصة كما استوعبه عن الخليل . قال يونس حين قرأ كتاب سيبويه : « يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل في جميع ما حكاه ، كما صدق فيما حكاه عني » .

أخذ سيبويه بالأكثر والأغلب . فقام عليه ، دون القليل أو الشاذ ، وقال في باب (أي) من كتابه (٣٩٨/١) : « فلا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس » . وقال في باب (بناء الأفعال المتعدية - ٢١٤/٢) : « فانما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ولكن الأكثر يقاس عليه » . وقال في باب (ما لحقته الزوائد من الأفعال المعتلة - ٣٦٢/٢) : « ولا ينكر أن يجعلوها معتلة في هذا الذي استثنينا لأن الاعتلال هو الكثير المطرد » ، ونظير ذلك كثير في الكتاب .

وجاء الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (٢١٥ هـ) ، وقد ارتحل الى بغداد فأدناه الكسائي من مجلسه وعهد اليه بتأديب أولاده . وقد اختلفت آراء الأئمة في الأخفش الأوسط وتفرقت كلمتهم بل تضاربت مذاهبهم ، لكن من الثابت أنه خالف البصرية في مسائل كثيرة ووافق الكوفية في شيء من الأصول كالاكتفاء بالقراءات الشاذة والقياس على القليل فامتدحه الكوفية حتى اعتده بعضهم سيد علماء العربية . ولا شك أنه كان من كبار الحفاظ النقلة ، ولو كان يتكسب بعلمه .

وجاء قطرب محمد بن أحمد (٢٠٦ هـ) فاشتهر بكتابه (العلل في النحو) كما اشتهر بكتبه (الاشتقاق والأضداد ومعاني القرآن) ، وقد أخذ النحو عن سيبويه . ثم جاء المازني أبو عثمان (٢٤٨ هـ) واشتهر بكتابه (علل النحو والتصريف) وكان يتخذ المذهب البصري ويفتي به ، قال : « دخلت بغداد فألقيت علي مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي ويخطئوني على مذاهبهم » أي الكوفيون .

واستمر منهج النحو قائماً على النظر العقلي والاستدلال الذهني في المذهب البصري ، على يد الامام المبرّد أبي العباس بن أبي يزيد (٢٨٥ هـ) لكنه غلب في التعليل والقياس بل نحا بهما نحو المنطق والفلسفة ، على أنه لم يغادر ما كان عليه الأوائل من مراعاة المعنى . وقد أكثر الانتقال الى بغداد ، قاعدة الخلافة ، من البصرة ، فازدهر فيها مجلسه وعقدت بينه وبين ثعلب الامام الكوفي مناظرات بدا فيها صاحب منطق وجدل ، الى بيان واحاطة بكتاب سيبويه ، ولو خالفه في مسائل كثيرة ، والى حذق في فنون الأدب . وقد ألف (المقتضب والكمال) واعتد كتاب (الكامل) أحد كتب الأدب الرئيسية الى جانب أدب الكاتب لابن قتيبة والبيان والتبيين للجاحظ والنوادر لأبي علي القالي البغدادي .

وتلمذ للمبرّد الزجّاج أبو اسحاق (٣١١ هـ) صاحب الاشتقاق والأمال ، وقد حاول أن يناظر أستاذه المبرّد مرة فردّت عليه حججه . قال الزجّاج : « لما قدم المبرّد بغداد جئت لأناظره وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب ، فعزمت على اعنائه . فلما فاتحتُه أجمني بالحجة ، وطالبني بالعلة ، والزمني الزامات لم أهدت اليها » كما جاء في (نزهة الألباء / ٢٩٠) . وهكذا كان أستاذه الأول ثعلب امام الكوفيين وأستاذه الثاني المبرّد . وقد أعجب الزجّاج بالمبرّد فترك ثعلب اليه ، وانتقلت اليه رئاسة البصرية بعد المبرّد . لكنه انفرد من المذهبيين بأراء خاصة عدّ بها مؤسس المذهب البغدادي .

وتلمذ للمبرّد ابن السراج أبو بكر (٣١٦ هـ) وقد ألف (الأصول) . وانتهت إليه رئاسة النحو بعد الزجّاج وخالف البصريين في مسائل كثيرة . وقد صادق الفيلسوف الفارابي فكان قويّ الصلة به فتلمذ له في المنطق ، كما تلمذ الفارابي لصاحبه في النحو .

وأخذ عن هؤلاء أبو سعيد السيرافي (٣٦٨ هـ) وله شرح الكتاب . وقد أحاط بالمذهب البصري كما أحاط بالمذهب الكوفي ، واستعان بالمنطق والحجاج ، على دعم أصول النحو ولكن لم يتجاوز ذلك إلى الأخذ بأساليب المتكلمين والمناطق فتصدى لمناظرة متى بن يونس القنائي ، في مجلس الوزير أبي الفتح بن الفرات ، ومن حوله أعلام الفكر كالأخاليديّ وابن الأخشيد والكندي . . تصدى لابن يونس يدفع حججه ويدحض أدلته حين حاول هذا إخضاع هذه الأصول النحوية للحجاج العقلي . وقد نبّه السيرافي على استبعاد المنطق وعلته النظرية ، كما نبه على وجوب تعلق النحو باللفظ والمعنى جميعاً .

وأخذ عن هؤلاء أبو الحسن بن عيسى الرماني (٣٨٤ هـ) وقد عرف بالمامه بكثير من العلوم ، فقد كان علماً في علم الكلام ، إذ كان متكلماً على طريقة المعتزلة ، وكان علماً في النحو ، وعلماً في الأدب ، وفي علوم القرآن . فله شرح (معاني القرآن) للزجاج ، وله (تفسير القرآن) وقد امتدحه صاحب بن عباد وأثنى عليه . نحا الرماني نحو المنطق في التعليل فمزج النحو بالمنطق حتى قال أبو علي الفارسي : « ان كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وان كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء » ، فكان للرماني النحو المفلسف . وقد تلمذ له أبو حيان التوحيدي ، في علم الكلام خاصة ، فأشاد به فقال انه لم ير مثله قط علماً بالنحو وغزارة في الكلام وبصراً بالمقالات واستخراجاً للمعوص وايضاحاً للمشكل ، مع تأله وتنزه ودين ويقين وفصاحة وفقاهاة وعفاة ونظافة ، كما ذكر ياقوت في معجمه .

ثم تالق نجم أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (٣٧٧ هـ) وذاع صيته ، وقد قصد بغداد حاضرة الخلافة ولم يناهز العشرين من عمره ، فلقى بها من أعلام البصرية الزجّاج أبا اسحاق والسراج أبا بكر تلميذي المبرّد ، فاختلف إلى حلقتهما وقرأ الكتاب عليهما . وقد نزع الفارسي إلى الزجاج خاصة فسلك طريقته في منهجه العلمي ووطىء مواقع قدمه .

كان أبو علي شديد العناية بدراسة الأصوات ، وما يتصل بفقه اللغة من تصريف واشتقاق ، وقد أفصح عن ذلك جلياً تلميذه أبو الفتح عثمان بن جني ، وكان شديد الاهتمام بالقياس ، فقد ابتغى له كل سبب والتمس إليه كل مساع وقلّب فيه وجوه الرأي . وقد حبسه ذلك أن يمهر في الرواية اللغوية ويتمكن فيتوفر حظه منها ، كما فعل أصحابه منذ عهد المبرّد . فقد كان السيرافي أروى منه . قال أبو علي : « لأن أخطيء في مائة مسألة لغوية ولا أخطيء في واحدة قياسية » وقال : « لأن أخطيء في خمسين مسألة مما بابه الرواية أهون علي من أن أخطيء في مسألة واحدة قياسية » . وكان كصاحبه الرماني علماً في علم الكلام على طريقة المعتزلة . وعلت شهرته حتى قيل انه فاق المبرّد . قال

أبو طالب العبدى : « لم يكن بين أبي علي وبين سيبويه أحد أبصر بالنحو من أبي علي » وأشتهر من مؤلفاته (الايضاح في النحو) و (التكملة) و (مختصر عوامل الاعراب) . ومن أنبغ تلاميذ أبي علي أبو الفتح عثمان بن جني ، وقد لقيه حين مرّ بجامع الموصل ، فأعجب ابن جنّي بأستاذه وأكبره ولزمه بعد ذلك ، وكان يقول : « أنا غلام أبي علي الفارسي في النحو » وقال في أبي علي : « وقد انتزع من علل النحو ثلث ما وقع منه لسائر النحويين » .

وخلف الفارسي أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ) وقد استفادت شهرته فسبق أقرانه وشأهم فبلغ الذروة في الأصالة وبعد الغور .

كان ابن جني يختلف إلى مسجد الموصل فيلتقى فيه مبادئ علوم العربية وقد تلمذ فيه لأحمد بن محمد الموصلي . ولم يكد يبلغ الخامسة عشرة حتى شوهد يتصدر حلقة المسجد ، وكان يختلف إليه صغار طلبة العلم . وبينما هو كذلك إذا بأبي علي يلقاه في المسجد فيستوقفه نبوغ الصبي وحديثه وما انطوى عليه من فصاحة لسان وقوة منطق فيقول له : « تزببت يا بني وأنت حصرم » . وقد قاد هذا ابن جني إلى أن يتلمذ لأبي علي ويستمر اتصاله به في صحبة علمية امتدت نحو أربعين عاماً .

يخلف ابن جني أستاذه فيتصدر للتدريس في بغداد ويزدهم مجلسه بطلاب العلم فيصبح مرجعهم بعد أبي علي .

أدرك ابن جني الشاؤ في البراعة والعمق في كل ما ألف من كتبه لا سيما سرّ صناعة الاعراب والخصائص والمحتسب وكان اماماً مقدماً في القياس يحث عليه ويرغب فيه ويرهف العزم على الأخذ به بالتلفظ والحجة .

سلك ابن جني مسلك أستاذه أبي علي الفارسي وكان أعلق بأصول المنطق والفقه ، وقد أدّاه النظر الثاقب والرأي النضيج إلى فرائد وطرائف في اللغة وفقهها . ماز العلة النحوية من الفقهية والكلامية وجعل اتكاء النحوية على رهافة الحس وبداهة الطبع ، ورأى أنها ليست في سمت الكلامية لكنها أقرب إليها من الفقهية (الخصائص - علل العربية - ج ١) .

دافع ابن جني عن علل النحويين ورد على من اعتقد فسادها وادّعى ضعفها ، وقد وفق في انكار العلل الثواني وعلة العلل فارتضى منها ما جاء تنميماً للعلة الأولى وشرحاً لها . .

وفي الجملة تناول ابن جني لغة العرب أصواتاً وحروفاً وبحث كيائها نشوء واستواء ، بالحدس تارة والاستدلال الذهني تارة أخرى ، وعالج أصول نحوها بالتلفظ والحجة جميعاً متمعقاً متبسطاً (فلن تجد شيئاً مما علّل به القوم وجوه الاعراب إلا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به . . وأن علل النحوانما يفرز في التحاكم بها إلى بديهة الطبع) .

ورازبنة ألفاظها صرفاً واشتقاقاً ، وبحث قياسها وأوغل في البحث واتسع فيه . وكان له في كل ذلك القول المحكم والرأي النجيب .

ثم عُرف من أئمة القياس بعد أبي علي الفارسي وأبي الفتح ابن جني ، جاز الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري صاحب الكشاف والمفصل (٥٣٨ هـ) . وقد كان من كبار المعتزلة وبدأ ذلك جلياً في اتخاذ المنطق أداة لتعليل أحكامه وسلاماً لتسبيب قياسه ، سواء في كشافه أو مفصله . وابن الشجري هبة الله أبو السعادات العلوي صاحب الأمالي (٥٤٢ هـ) وأبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن الأنباري (٥٧٧ هـ) وهو صاحب المصنفات النفيسة ، لا سيما الاغراب في جدل الاعراب ، والانصاف في مسائل الخلاف (بين البصريين والكوفيين) ، ولع الأدلة في أصول النحو ، وأسرار العربية . وقد اقتاس في تأليفه بأصول الفقه كما اقتاس بأصول الجدل وعلم الكلام فأحكم النسب بين النحو وعلوم الفقه والكلام فيما نهج ، ثم المكبري محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٦١٦ هـ) صاحب اللباب واعراب القرآن . وتفسيره . وقد ألّف (مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين) ، وقد جاءت نتف منه في كتب الخلف ككتاب الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ) .

الكوفية وأصولهم

إذا كان البصريون قد عنوا بالقياس كما قدمنا وفصلنا ومضوا في ذلك وأوغلوا حتى تجاوزوا طبيعة اللغة وخصوصها ، فقد كان للكوفيين أصولهم وقياسهم وعللهم ، فهم لم يقتصروا على الوصف دون الاستدلال والاعتلال كما سيأتي تفصيلاً .

رأس الكوفية :

ولكن إذا كان الحضرمي (١١٧ هـ) هو رأس البصرية فمن هو رأس الكوفية ؟ أقول اختلاف في هذا فقل ان بعض أئمة البصرة قد هجروها الى الكوفة وأقاموا بها ، وكان أشهر هؤلاء جعفر الرؤاسي محمد بن أبي سارة (١٩٠ هـ) . عاش في البصرة وأخذ أصول النحو عن الامام البصري عيسى بن عمر الثقفي ثم انتقل الى الكوفة فكان أول من وضع كتاباً في النحو من أهل الكوفة . وإذا قال سيبويه في كتابه (قال الكوفي) فقد عنى الرؤاسي . وهكذا يمكن أن يعدّ الرؤاسي رأس الكوفية ، ويكون المذهب الكوفي قد عرف بعد نحو قرن من المذهب البصري . وقد يضم الى الرؤاسي عمه مغاذ بن مسلم الهراء مبدع علم التصريف ، وشيخ الكسائي والفراء ، وقد عُمّر طويلاً (١٨٩ هـ) ، قال الفيروز آبادي في البلغة : « أبو جعفر الرؤاسي أستاذ أهل الكوفة في العربية » .

أعلام الكوفية :

وقد أخذ عن جعفر الرؤاسي وتلمذ له الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة (١٨٩ هـ) وهو امام الكوفية كما كان الخليل امام البصرية . وقد أخذ عن الرؤاسي وتلمذ له

الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧ هـ) وتلمذ للكسائي بعده بل احتذاه ونهج نهجه
وغدا علم الكوفية . وقد كان الكسائي والفراء قطبا الكوفية ، قد أخذوا أصول النحو عن
الامام البصري يونس بن حبيب ، وهكذا نهج الرؤاسي والكسائي والفراء جميعاً من معين
البصرة .

نهج الكسائي حدود المذهب الكوفي في التعويل على النقل خلافاً للبصرية في اعتمادها
على النظر العقلي لكنه لم يهمل القياس على كل حال . وشايح الفراء الكسائي فيما استن
من أصول فاستمسك بالرواية وأبى للنحوي أن يتهج نهج المتكلمين والمناطق المتفلسفين .
وكان القرآن مادته الأولى في روايته فبدأ في تفسيره ألصق ما يكون بواقع اللغة أميناً على
خصوصها وطبيعتها ، وقد تجلّى ذلك في كتابه الأول (معاني القرآن) إذ نهج فيه
نهجاً جديداً نأى به عن الغيبيات ونكّب عن اعتماد أي تقدير أو تأويل يضيق النص عن
احتماله . ولا يعني كل هذا أن الفراء لم يُعن بتعليل أو قياس ، فالذي أباه هو القياس
على الشاهد الواحد ، ونكّب عن الأخذ بالقراءات الشاذة مخالفاً في ذلك من تقدمه من
الكوفيين ووافق في ذلك البصريين .

وجاء ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٠٠ - ٢٩١ هـ) فأقبل على كتب الفراء
يقف على أغراضها ويحصي مسائلها ويوغل في بحثها . وما لبث أن يمم نهج الفراء مردداً
لأقواله محتجاً بأرائه مخلصاً لنهجه ، غير عابى بالتعليل . وكان يقول (طلبت العربية واللغة
في سنة ست عشرة ومائتين ، وابتدأت بالنظر في حدود الفراء وسني ثمانين سنة وبلغت
خمساً وعشرين ولم يبق شيء من كتب الفراء في هذا الوقت الا قد حفظته) . وقد تلمذ
ثعلب لسلمة بن عاصم الضبي وكان هذا قد حضر مجلس الفراء وأعجب به أيما اعجاب
فاغرى به ثعلباً ، وكان سلمة يقول : « لولا الفراء لما كانت اللغة لأنه حصلها وضبطها ،
ولولا الفراء لسقطت العربية لأنها كانت تتنازع ، ويدعيها كل من أراد ، ويتكلم
الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب » . ولم يعرف عن ثعلب أنه حاول فلسفة اللغة
أو منطقة النحو ، كما حاول البصريون وخصمه منهم ، وهو المبرّد . ويعزى الى ثعلب الفضل
في اشاعة المذهب الكوفي والتبشير به ، كما يعزى الى المبرّد دعوته الى البصرية وبراعته
في الاغراء بها .

الآخذون بما رجع لديهم من أصول البصرية والكوفية ومسائلهما

وهناك أئمة لم يتهجوا نهج البصرية ويسلكوا طريقتهما فيقتاسوا بها ، أو يتهجوا
سبل الكوفية ويأتوا بهديها فيتسموا بسمتها ، وإنما أدّاهم البحث والتأمل والفحص الى
مواقاة كل منهما في بعض الأصول والمسائل ومخالفتهما لها في أخرى ، ومن هؤلاء أبو القاسم
عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (٣٣٧ هـ) وقد أخذ أصول النحو عن الزجاج أبي اسحاق ،
والطبري أبي جعفر ، وابن كيسان أبي الحسن ، وابن الخياط أبي بكر ، وأبي موسى الحامض ،
وابن السراج أبي بكر ، وابن الأنباري أبي بكر وسواهم ، ومنهم البصري ومنهم الكوفي ،
ومنهم من هو بين بين ، فتلقي الزجاجي علم البصرة كما تلقى علم الكوفة وأعجب بالزجاج

كما أعجب بأستاذه المبرّد فكان الى البصرية أميل ، لكنه لم يتعصب لأحد المذهبين فيحاكي
 بغير دليل أو يتابع بغير حجة ، فقد كان يقول بما يملئ عليه علمه ويشهد به يقينه فيكون
 منه على بيّنة . وهكذا مزج الزجاجي نحو البصريين بنحو الكوفيين واستعار مصطلحات
 الجانبين ، فبدأ ببغدادية النزعة . فجماعة البغداديين هؤلاء هم الأئمة الذين اتخذوا
 طريقتهم في اختيار الأجود من مسائل المذهبين على ما رأوه ، كما فعل الزجاج في كتابه
 (اعراب القرآن ومعانيه) ولا يزال مخطوطاً ، والزجاجي في كتابه (الايضاح) . ولم يستنوا
 نهجاً فرداً دون نهج البصريين أو الكوفيين .

عمد الزجاجي الى التأليف فكان محكم الحدود ، وعلى ذلك كتابه (الجمل) وقد اتسم
 بالبيان والوضوح فجاء قريب المنال سهل الأسلوب متسني التحصيل . وقد اشتهر الكتاب
 وتعددت شروحه وشاعت . وثمة كتاب (الايضاح في علل النحو) ، وقد بحث فيه القياس
 والعلل والخلاف بين البصريين والكوفيين ، وجعل العلة تعليمية وقياسية وجدلية نظرية ،
 وقصد بالتعليمية ما أريد به تعليم النحو كقولك رفع الفاعل لأنه فاعل ونصب المفعول
 لأنه مفعول ، وقصد بالقياسية تحليل الحكم في حمل المقيس على المقيس عليه كقولك في (ان
 وأخواتها) انها نصبت الفعل لمشابتها الفعل المتعدّي ذا المفعول الواحد ، فأشبه اسمها
 المنصوب المفعول به لفظاً ، وأشبه خبرها المرفوع الفاعل لفظاً . أما العلة الجدلية
 النظرية فقد ذهب بها الى ما وراء ذلك كسؤالك لم رفع الفاعل ونصب المفعول ؟ وجوابك
 رفع الفاعل لأن الضم ثقيل ونصب المفعول لأن الفتح خفيف ، والمفعول كثير في كلام
 العرب فكان أولى بالخفة فاستحق الفتح ، والفاعل قليل فهو أجدر بالضم ، وإذا كان
 الزجاجي قد عني ببحث العلل فقد اهتم فيها غالباً بما أفاد أصول النحو واللفظ كالعلة
 التعليمية والقياسية ، ولم يُعن بالعلل الجدلية فيغلو فيها غلوّ الأنباري أبي البركات ،
 ويمزج النحو بالمنطق . وإذا كان كتاب (الايضاح) هذا نموذجاً بيناً لاتصال هذين
 العلمين ، فقد كان اتصالاً لم تختلط فيه الحدود أو تلتبس فيه السمات . وقد كان ابن كيسان
 (٢٩٩ هـ) بصرياً كوفياً ، وهو بالبصرية أعلق ، وكان أبو موسى الحامض (٣٠٥ هـ)
 كوفياً بصرياً وهو الى الكوفية أدنى .

القياس حدوده والحاجة اليه

القياس هو حمل الفرع على الأصل لعلة جامعة بينهما باعطاء المقيس حكم المقيس
 عليه . وقد تشعبت آراء الأئمة عامة في الأخذ به في مسائل كثيرة . فمنهم من اشتد فنهج له
 حدوداً ضيقة لا يعدوها ، ومنهم من تعلق به وتحوّض فيه ، فجرى فيه بغير عنان .

وإذا كان لا بد من التوجه الى القياس ما سمحت به طرائق العربية فذلك أنه الممول
 عليه في نماء اللغة وارتقاؤها والسبيل الى تسني ما تعسر فعزّ مناله من نادّها وشاردها
 لتكفي اللغة ما تُستكفى وتؤدي ما تُستأدى ، مساهرة لشؤون العصر ومستحدثاته . وقد
 عبّر عن ذلك الأستاذ محمد الخضر حسين ، رحمه الله ، في كتابه (دراسات في اللغة العربية)

فقال : « والعلوم تتدفق تدفق السيل ، ومقتضيات المدنية تتجدد وتتجدد النهار والليل . وكل من المعاني العلمية والمرافق الحيوية يحتاج الى أسماء تلتئم مع سائر الألفاظ العربية الثثام الدرر النقية في أسلاكها » ، وقال : « فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تمكن الانسان من النطق بألف من الكلم والجمل دون أن تقرر سمعه من قبل ، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها الى كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنشور العرب ومنظومها » .

لكن ما نعنيه بالقياس هنا هو قياس التصريف والاشتقاق ، وقياس النقل والمجاز وما يستتبع ذلك من تدرج المعاني .

أما قياس النحو الذي يراد به الاستدلال الذهني لاستنباط القواعد وتعليلها ، وهو مدار علم النحو عند الأئمة ، فلا بد من التنكب عن الغلو فيه . ذلك أن في تحكيم المقاييس العقلية في كثير من مسائل النحو ما يضيّق واسعاً ويمنع سائغاً ، بل يحظر صحيحاً فصيحاً . فطرائق العربية لا تقاس بمقاييس عقلية كما تقاس مسائل المنطق وقضايا الفلسفة وعلم الكلام . وليس الوجه أن يقال : « النحو كله قياس » كما قال أبو البركات ابن الأنباري في كتابه (لمع الأدلة / ٩٥) ، في الرد على من أنكر القياس ، وأضاف : « اذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلًا وجب أن يكون قياساً وعقلاً » . فاعتقاد ما للقياس من شأن في نشأة النحو واستنباط أحكامه ورسم حدوده وتعميد قواعده ، لا يمنع من التنبيه على أن النحو ليس كله قياساً ، وإنما هو قياس من جهة ورواية ونقل قد يستصيان على القياس وينكبان عنه من جهة أخرى .

ولا شك أن المستحب من القياس هو الذي اعتمد لوضع القاعدة واستنباط الحكم فأفاد في تهذيب اللغة وتشذيبها ، والذي اتخذ لتعليل الظاهرة اللغوية فكان وسيلة إلى وعي نظم اللغة وتعليمها فاعتمد على ما أسماه (العلة التعليمية) و (العلة القياسية) . تصنيف العلل :

فالعلة التعليمية ، كما أسلفنا قبل ، أن تقول هذا مرفوع لأنه فاعل ، وذاك منصوب لأنه مفعول به . والعلة القياسية هي التي تقوم على اشتراك المقيس والمقيس عليه فيما تصورا أنه علة موجبة للحكم فيهما . وقد تشعبت الآراء في تحديد العلة القياسية باختلاف جهات النظر والاعتبار . فقد تتجاذب الحكم الواحد علتان أو أكثر فيبنى على قياسين أو أكثر كما يتأتى حكمان متضادان في المسألة الواحدة فتقتضيهما علتان مختلفتان فيبنى كل منهما على قياس . فمثال الأول (المبتدأ) فقد يعتل لرفعه بالابتداء ، أو يعتل له بالخبر أو بما يعود عليه من ذكره . ومثال الثاني (ما) التيمية والحجازية ، فقد اعتلوا ل (ما) التيمية العاطلة بشبهها ب (هل) في عدم اختصاصها بالدخول على الاسم أو الفعل ، وإفادة كل منهما معنى في الكلام هو النفي في (ما) والاستفهام في (هل) ، فجرت (ما) في الإهمال مجرى (هل) . واعتلوا ل (ما)

الحجازية العاملة بشبهها بليس في نفي الحال والدخول على الجملة الاسمية فعملت عملها . وهكذا اعتل الأعمال والاهمال في مسألة واحدة ، فكان كل منهما على قياس . ومن ثم ذهب كثير من المجددين في النحو الى انعام النظر في هذه العلة والعمل على الاهتداء الى الأشمل منها في الحكم ، والأظهر في التعليل والألصق بالعربية .

والقياس الذي استند فيه الى احدى العلتين التعليمية والقياسية انما يجانس طبيعة اللغة وخصوصها ، دون القياس الذي اعتمد فيه على ما أسموه (العلة الجدلية النظرية) فنحنا نحو الفلسفة واتسم بسمتها وغدا صناعة بل رياضة عقلية ونشاطاً ذهنياً فجعل التعليل أصلاً وغاية ، لا وسيلة وحاجة ، وبين القياسيين من التفاوت والتباين ، ما لا يخفاء به ولا لبس .

فاذا قلت (ان) تشبه الفعل لفظاً لأنها ثلاثية ، ومعنى لأنها تفيد التأكيد ، فاذا خفت ذهب شبه اللفظ فقل عملها ، فقولك هذا تعليل جدلي نظري ، ليس وراءه محصول .

العناية بالمعنى :

ولا شك أن المعول عليه من التعليل ما قرن فيه صحة الحكم النحوي بسلامة المعنى ، وتحقيق المراد منه ، دون التعلق بما تقتاد اليه براعة الصناعة ويؤدي اليه الافتتان بها ، من الاغراب في الجدل والتاويل . فلا جرم أن النحو يتجاوز البحث في أواخر الكلم وعلامات الاعراب .

ذلك أن فضيلة الكلام في الأصل انما ترجع الى معناه قبل ألفاظه . قال ابن جني في الخصائص : (فاذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظهم وحسنوها وحبوا حواشيها وهذا هوها ، وصقلوا غروبها وأرهفوها ، فلا ترين أن العناية اذ ذاك انما هي بالألفاظ بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه وتشريف ، ونظير ذلك اصلاح الرعاء وتحسينه وتزكيته) واذا عدنا الى الامام عبدالقاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) في كتابه (دلائل الاعجاز) ألفيننا أنه يؤمن بأن نظم الحروف من الكلمة لا يتم بمراعاة معنى في النفس وانما يجري بمجرد تواليها في النطق وضم بعضها الى بعض ، أما نظم الكلام في التعبير فانه لا يتم بتواليه كيفما اتفق ، وانما يتم ، باقتفاء آثار المعاني فيترتب على حسب ترتيبها في النفس . فالأصل اذاً أن تعمل الفكر فتتوخى الترتيب في المعاني ، فاذا كان لك ذلك أتبعته الألفاظ وقفوت بها آثارها . ومتى فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتاج الى أن تستأنف الفكر في ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتب لك فتتساقق بحكم أنها خدوم للمعاني وتبع لها . وقد أكد الجرجاني هذا المعنى فقال : « فلا نرى كلاماً قد وصف بصحة نظام أو فساد ، أو وصف بمزية أو فضل فيه ، الا وأنت تجد تلك الصحة ، وذلك الفساد ، وتلك المزية ، وذلك الفضل الى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه » . ومن ثم كان خطأ كثير من الأئمة في الغلو بالعناية اللفظية وقصر اهتمامهم على ضبط أواخر الكلم .

ولا ريب أن صواب الرأي أن يُنهج في النحو نهج الجرجاني ، وأن ينأى به إلى ذلك عن أي تعقيد ينبو عن روح اللغة ، وأي تعليل يباعد بينه وبين غرضه .

البصرية والكوفية والقياس

قلنا ان البصريين قد عنوا بالقياس ومضوا فيه وأوغلوا حتى تجاوز متأخروهم طبيعة اللغة وخصوصها ، وان للكوفيين أصولهم وعللهم وقياسهم ، وانهم لم يقتصروا على الوصف دون الاستدلال والاعتلال ، فقد أخذ الكسائي بالقياس فقال :

انما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع

وأشيد بمنزلة الفراء في التعليل والقياس ، وقد خالف الكسائي في كثير مما ذهب إليه ووافق البصرية في انكار القياس على الشاهد الواحد وانكار القراءات الشاذة . وكان يحتج بقراءة الكسائي وحمة وابن مسعود ، ولا يصد عن قراءة الأمصار الأخرى كقراءة أهل البصرة والمدينة ومكة والشام .

نهج الكوفية :

وهكذا اعتمد الكوفيون على السماع والقياس ، كما فعل البصريون . وكان أوائلهم أعنى بالسماع منهم بالقياس وأشد حرصاً على الوصف منهم على التعليل ، كما كان أوائل البصريين أنفسهم . وإذا كان الكوفيون لم يدكوا شأو البصريين في الأخذ بالقياس ، وكانوا أدنى إلى التقصد منهم إلى الإيغال في هذا المضمار فليس صحيحاً أنهم عولوا على كل مسموع كما يفهم مما جاء في (الانصاف في شرح مسائل الخلاف) وصاحبه أبو البركات وهو من أئمة البصرية . ولو صح أن الكوفيين يعملون بكل شاذ وقيسون عليه ، لما استقام لهم أصل أو حكم أو قياس . ولست أشايح أو أجاري الأستاذ أحمد أمين ، رحمه الله ، فيما جاء به في كتابه ضحى الاسلام (٢٥٩/٢) حين قال : « أما الكوفيون فلم يروا هذا المسلك ورأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب ويجيزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم ، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة . بل يجعلون الشذوذ أساساً لوضع قاعدة عامة » . أقول اني لأستكثر هذا القول ولو شد منه ما قال بعض الأئمة في الكسائي خاصة في هذا الصدد . قال ابن درستويه (٣٤٧هـ) في (بغية الوعاة ١٦٤/٢٠٠) : « كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً وقيس عليه فأفسد بذلك النحو » . وقصارى ما في الأمر أن الكوفيين إذا اعتمدوا مسموعاً وقاسوا عليه فقد اعتدوه لغة يحسن الأخذ بها لأنها لغة قوم من العرب لا يرقى الشك إلى فصاحتها ولو قللت ، لكنهم لا يعولون على كل مسموع فقد تخير الكسائي والفراء من فصيح الشعر شواهد ليست أدنى منزلة من شواهد سيبويه ، ولها من طابع الفصاحة وميسم البداهة ما لا خفاء به ، وقد شاعت فيما ألفت المتأخرون من النحاة .

قال الدكتور مهدي المخزومي في كلامه على الكوفيين : « إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه كأنهم يشعرون بأن ما يقوله الأعرابي أو الاعرابية إنما يمثل بيئة لغوية لا يصح اغفالها ، حرصاً منهم على أن تكون الأصول خاضعة في شكلها النهائي للأمثلة المستعملة المسموعة ، بامعانهم في التتبع اللغوي ، واستبعادهم أساليب المنطق ومجافاتهم التأويلات التي يخالفها الظاهر » (ص / ٤٥٠ - ٤٥١) . وقوله مستقيم ، لكن الكوفيين إذا اعتمدوا مسموعاً فقد وثقوا بفصاحته ، فهم أعنى بالاستعمال منهم بالقياس .

والكوفية قد تجيز استعمالاً يند عن قواعد البصرية ويشرد عليها ، ولكنها لا تقر استعمالاً يخرج عن قواعدها هي . وقد يكون في ضوابط البصرية ما يمنع مسموعاً ، وفي ضوابط الكوفية ما لا يعافه أو يضيق عنه . ومثال هذا أن البصريين قد منعوا العطف على الضمير المجرور إلا أن يعاد الجار ، لأن اتصال الجار بالضمير أشد من اتصال الفعل بالفاعل ، فيقال مررت بك وبزيد ولا يقال مررت بك وزيد . وخالفهم في ذلك الكوفيون فأجازوا العطف ما هنا ، أعيد الجار أو لم يعد ، وأوردوا على ذلك النصوص القاطعة . ومنها قوله تعالى « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام - النساء / ١ » بعطف (الأرحام ، على الضمير المجرور في (به) ، كما جاء في بعض القراءات السبع ، وقد جاء في الأصل بالنصب معطوفاً على اسم الله . ورد البصريون حجة الكوفيين في جر الأرحام عطفاً على الضمير وقالوا إنما جرّ بواو القسم لا بواو العطف ، أو جرّ بباء القسم مقدّرة ، وحجة البصريين في الوجهين متكلفة ضعيفة ، وقد ورد النهي عن الحلف بالأرحام . وقد جاء العطف على الضمير المجرور كثيراً في الشعر ، قال الشاعر :

اليومَ قرّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب وما بك والأيام من عجب

وجافي التنزيل (وصدّ عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام واخراج أهله منه أكبر عند الله - البقرة / ٢١٧) بجر المسجد ، فقليل أنه جرّ لأنه معطوف على الضمير المجرور ، وردّه البصريون ، وقدروا الآية : (وكفر به وصدّ عن المسجد الحرام) وعلقوا المجرور بعامل محذوف دلّ عليه الصدّ .

الموازنة بين المذهبين :

فمذهب الكوفية أكثر تشعباً وأوسع رواية ، ومذهب البصرية أوسع قياساً وأضيق رواية على أن اتساع القياس البصري المبني على العلل العقلية قد يمنع السائغ ويضيق عن المسموع ، كما رأينا . وهذا ما دعا المتأخرين من النحاة ألاّ يجروا على منهاجهم أو يأخذوا أخذهم . فقد حكى عن أبي عمرو بن العلاء أنه ردّ بعض القراءات القرآنية لخروجها عن قراءة الجمهور ، وكذلك فعل المازني أبو عثمان والمبرد أبو العباس والزجاج أبو اسحاق . وقد نزع المتأخرون إلى مخالفتهم فارتضوا القراءات جميعاً واقتاسوا بها ، واتخذوا منها موضعاً لاستقراءهم واستنباط أصولهم ، شاعت لفتها أم لم

تشع ولا ريب أن في صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة ثراء لأساليب القول في اللغة فوق ثرائها ، واغناء لمذاهب الكلام فوق اتساعها وتشعبها واستيعابها . وآي القرآن ، بأي قراءة قرئت محصنة من نظر الناقد والمعترض ، مرتفعة عن مقام المتعقب والمستدرك . أما اعتذارهم بأن العرب لم تقصد الى القياس على الشاذ منها بحسب مذهبهم النحوي ، فليس بشيء .

وما دامت القراءات كلها على اختلافها كلام الله فمن قرأ حرفاً من هذه الحروف فقد أصاب شاكلة الصواب أي كان ذلك الحرف ، ولا يجوز منع أحد من القراءة بأي حرف ، ذلك أن الوجوه التي أنزل الله بها القرآن تنتظم كل وجه قرأ به النبي ﷺ وأقرأه أصحابه .

قال أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط (٣٦٣/٢) : « والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه » وقال (٢٧١ / ٤) : « هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراءة ولا يجوز لهم ذلك » وقال (٢٧١ / ٤) : « ولسنا متبعدين بأقوال نحاة البصرة وإنما نتبع الدليل » :

وقال أبو عمرو الداني في جامع البيان : « وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأقرب في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل . والرواية إذا ثبتت لا يرد لها قياس عربية ولا فشو لغة » .

وقال الشيخ عبد العظيم الزرقاني في كتابه (مناهل العرفان / ٤١٥) : « فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة ، كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما قدوا من قواعد ، ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه ، لا أن نرجع نحن بالقرآن الى قواعدهم المخالفة لحكمها فيه ، والا كان ذلك عكساً للآية ، وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية » .

وهكذا تحلل ابن مالك وابن هشام فيما اجتهدا فيه ، من حدود البصرية في كثير من الأحيان ، ولو تهيأ للنحو من الأئمة من استنوا بهذه السنة ونهجوا هذا السبيل فتهنؤوا على المتابعة والمشابهة ، وفازوا من التعبد بمذهب مخصوص ، ونجوا مما لا تحتمله طبيعة اللغة أو ياباه خصوصها من الجدل ، وعنوا بنحو الكوفية كلما أوغلت البصرية في التعليل فتنبكت الجادة ، وعولوا على القرآن وأثروا ما جاء فيه على كل مروي ، أقول لو تهيأ للنحو أمثال هؤلاء لكان خطة سديدة سوية في التجديد والاحياء .

القياس والسماع

القاعدة عند النحاة أنه إذا ورد السماع بطل القياس . قال ابن جني في الخصائص (١٠٣/١ - ط / ١٩١٣ م) : « واعلم أن الشيء إذا اطرء في الاستعمال وشذ عن القياس ، فلا بد من اتباع السماع الوارد به فيه نفسه » وقال (١٣١ / ١) : « واعلم أنك إذا أدرك القياس الى شيء ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه ، الى ما هم عليه . » . فما مرد التعميل على السماع في الأصل ؟ أقول لا شك

أن مرد التعويل على السماع في الأصل هو الحرص على ضبط اللغة وضمان سلامتها ،
 مذ كان يعمل الأئمة على حصرها وتدوينها . ولكن مهما اشدت الداعي الى العناية بالسماع
 وتعلقه والكلف به والتمكن منه ، فينبغي ألا يكون الحرص عليه حائلا دون ما يمكن أن
 يلتمس فيه علّة جامعة فيبنى عليه قياس ، في كل ما تدعو اليه حاجة التعبير والاصطلاح
 فتأذن به طرائق النقل والمجاز وسبل التصريف والاشتقاق . وهذا ما أخذ به مجمع اللغة
 العربية القاهري وإذا كان ابن فارس لم يجز قياساً لم يقسه الأوائل ولا قولاً لم يقله العرب ،
 رعاية للأصل وتعلقاً به وحياطة له ، فقد يتفق أن يقتاد الاستقراء الى قياس لم ينبه
 عليه الأئمة ، أو يتفق أن تتجاوز ملكة الأدباء المتمكنين هذا الحد بعفو الخاطر إذا ألجأت الى
 ذلك حاجة في الاستعمال ، أو دفعت اليه قوة الأداء فتصطفي اللفظ الذي يقع موقعه
 المرتجى ويصير الى مستقره المطمئن . والقريحة المطبوعة انما تتدفق بمثله قصد
 احكام الأداء ، ولو خالف الأصل المعروف . فانظر الى ما قال أبو محمد عبدالله بن سنان
 الخفاجي المتوفى (٤٦٦ هـ) ، في كتابه (سر الفصاحة / ٦٢) : « وقد يكون التأليف
 المختار في اللفظة على جهة الاشتقاق ، فيحسن أيضاً كل ذلك » . وأوضح مذهبه فقال :
 « ومثال لذلك مما يختار قول أبي القاسم الحسين بن علي المغربي في بعض رسائله :
 ورعوا هشيماً تأنفت روضه ، فان تأنفت ، كلمة لاخفاء يحسنها لوقوعها الموقع
 الذي ذكرته » . وليس في اللغة : تأنفت ، ولعل المغربي قد تصور تنزه فأتى بتأنّف ،
 طبعاً وسلاسة . قال ابن القوطية في كتابه (الأفعال) : « وأنفت من الشيء أنفاً وأنفة :
 غضبت ، وأيضاً تنزهت عنه » .

وأورد الخفاجي مثالا آخر فقال : « وكذلك قول أبي الطيب المتنبي :

إذا سارت الأحداج فوق نباته تفاوح مسك الغانيات ورنده

فان تفاوح كلمة في نهاية الحسن . وقد قيل ان أبا الطيب أول من نطق بها على هذا
 المثال ، وأن وزير كافور الأخشيدي سمع شاعراً نظمها بعد أبي الطيب ، فقال :
 أخذتموها .

وهكذا حكى عن المغربي قوله (تأنفت) وعن المتنبي قوله (تفاوح) ، ولم يسمعا أو
 يكونا على قياس معروف لكنهما وقعا موقعهما المختار في الأداء ، ولم يخرججا في الاشتقاق
 عما ألف عن العرب قوله في أفعال أخرى . أفليس يتأتى أن يدخل هذان اللفظان في
 قياس لو ابتغيّا لصيغتهما مثل هذا القياس ، بحيث وتلفظ واستقراء . فالسماعي قد يصير
 قياساً إذا استخرجت له بالاستقراء قاعدة يعرف بها . والا كان السماع قيماً يحجر
 اللغة عن التوالد والانبساط ويقصر خطاها عن الاستجابة والمؤاتاة . ولا خفاء بأن سبل
 التصريف وضوابط الاشتقاق لا يشوبها من سرف التعليل في ذكر الأسباب ومسبباتها ما
 يشوب القياس في قواعد النحو . ومن ثم لم يفض التعويل عليها الى شيء مما آل اليه
 الانحراف في قياس النحو وتعليله ، من التناهي باللغة عن خصوصها وتحيف طبيعتها والانزواء
 بها عن سبيل المعاني الى الافتنان بصناعة الاعراب ، حتى انقبض الاعراب عن أن يكون
 دليل المعاني وسبيل الابانة والافصاح .

ولكن ما الحكم عند النحاة اذا اجتمع في اللفظة أو المسألة سماع وقياس ؟

ما الحكم اذا سمع في اللفظة أو المسألة استعمال على غير قياس فهل يمتنع الأخذ فيه بالقياس الى جانب السماع ؟ •

أقول لا يكاد الأئمة يجمعون في ذلك على رأي ، وقد تباينت مذاهبهم فكان لكل جماعة منهم وجهة في كل مسألة • مثال ذلك ما اتخذته الأئمة من أقيسة لمصادر الثلاثي ، بناء على الأكثر والأغلب •

قال الاشمولي في شرحه على الألفية (١٢٢/٣) : « فَعَل بفتح الفاء واسكان الميم هو قياس مصدر متعدي من ذي ثلاثة سواء كان مفتوح الميم كـرَدَ رَدًا وأكل أكَلًا وضرب ضرباً ، أو مكسورها كفهم فهماً وأمن أمناً وشرب شرباً ولقم لقمًا » وأردف : « والمراد بالقياس هنا أنه اذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا ، لا أنك تقيس مع وجود السماع ، قال ذلك سيبويه والأخفش » وعقّب على ذلك الاسام الصبان فقال : « ومذهب الفراء الى أنه يجوز القياس عليه ، وان سُمع غيره » • وحكى السيوطي في الهمع فقال : « لاتدرك مصادر الأفعال الثلاثية الا بالسماع ، فلا يقاس على فعل ولو عديم السماع » •

وهكذا تشعبت آراء الأئمة في مصدر الثلاثي الى مذاهب ثلاثة مذهب يمنع القياس ولو لم يكن سماع ، وآخر يأخذ بالقياس ولو كان سماع ، وعليه الامام الزمخشري ، وثالث لا يأخذ بالقياس حتى يمتنع السماع • وقد أجازوا للشاعر غالباً أن يقيس ، ولكن في ضرورة •

ومثال آخر هو جمع التكسير فاذا سمع لمفرد جمع على غير قياس امتنع النطق بقياسه ، الا أن يأتي به شاعر في ضرورة ، هذا هو الأكثر • قال ابن جنس (١٣٢/١) : « وأعددت ما كان قياسك أدراك اليه لشاعر موالد أو لساجع أو لضرورة لأنه على قياس كلامهم ، بذلك وصّى أبو الحسن » •

وقد سُمع عن العرب (استصوب واستحوذ) والقياس أن يأتيها بالاعلال على (استصاب واستحاذ) فهل أخذ الأئمة بهذا القياس الى جانب السماع • أقول ذهب جماعة الى صحة (استحاذ واستصاب) لأن العرب لم تأت باستفعل بغير اعلال من فعل ثلاثي الا نطقت به معتلاً ، أو لأن الأكثر كذلك ، ومن هؤلاء سيبويه ، وهكذا فعلوا في مسائل كثيرة ، لكن ذلك لم يطرد عنهم •

وقد جاء في اللسان (مادة بدا) : (اذا أمكن في الشيء المنسوب أن يكون قياساً وشاذاً ، كان حمله على القياس أولى ، لأن القياس أشيع وأوسع) • وجاء عن بعض العلماء قولهم : اذا عارض في النسب القياس السماع ، جاز القياس والسماع ، فلك على هذا أن تقول ثقفي وثقيفي •

القياس والظاهرية

الظاهرية مذهب فقهي دعا اليه في القرن الثالث الهجري أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني (٢٠٢ - ٢٧٠ هـ) وهو امام أهل الظاهر في المشرق . وقد جاء مذهبه ردّاً على أصحاب القياس الذين جعلوا (القياس) رابع الأصول المعروفة في الفقه، وهي الكتاب والسنة والاجماع .

أنكر داود القياس جملة ، وجعل أصول الأحكام الكتاب والسنة والاجماع وحدها دون القياس والاجتهاد فخالف بذلك ما مضى عليه عمل الصحابة . وقد اشدت في الأخذ بحرفية النصوص ومنع التقليد وجعل لكل فاهم للعربية أن يتكلم في الدين بظاهر القرآن والسنة . وقد شاع مذهبه هذا في الأندلس، وتولى الدعوة اليه والاحتجاج له والمنافعة عنه في القرن الخامس الهجري الامام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (٣٨٤ - ٤٥٦ هـ) ، وقد تلقى أصول الفقه الظاهري على أستاذه أبي الخير مسعود بن سليمان بن مفلت (٤٢٦ هـ) فرأى الاعتماد على الكتاب والسنة والاجماع وخالف مدرسة الرأي في رفضه القياس وانكاره التقليد ، معتقداً أن القرآن انما يجب أن يُحمل على ظاهره ، ولا يحال عن ظاهره البتة ، اللهم الا أن يأتي نص " أو اجماع " أو ضرورة حس على أن شيئاً منه ليس على ظاهره ، وأنه نقل من ظاهره الى معنى آخر . فالانقياد حينئذ واجب لما يوحيه ذلك النص والاجماع والضرورة . وقد جاء تفصيل ذلك في كتب ابن حزم الأندلسي لا سيما كتاب (ابطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل) وكتاب (مسائل أصول الفقه) وكتاب (كشف الالتباس ما بين الظاهرية وأصحاب القياس) .

القياس وابن مضاء

عاش ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمن في القرن السادس الهجري (٥١٢ - ٥٩٢ هـ) فبدأ أنه اتخذ مذهبه في أصول النحو على مثال مذهبه الظاهري في أصول الفقه ، فانكر القياس كما أنكرته الظاهرية وعول على النص كما عوّلت ، ذلك في كتابه الشهير (الرد على النحاة) . وليس هذا بدعاً اذا عرفنا أن ابن مضاء كان قاضي القضاة في دولة الموحدين ، وقد كان هؤلاء أصحاب رسالة تدعو الى العودة الى أصول الدين في الكتاب والسنة ، قبل أن يكونوا أصحاب سياسة ، وكان مؤسس دولتهم أبا عبد الله بن تومرت الملقب بالمهدي . وأن يعقوب بن يوسف خليفة الموحدين يومئذ ، وهو علم من أعلام الفقه ، قد أمر بحرق كتب المذاهب الأربعة وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث ، كما أمر سلطان المرابطين علي بن تاشفين يوماً باحراق كتاب الامام الفزالي (احياء علوم الدين) . قال الدكتور شوقي ضيف في كتابه (المدخل الى الرد على النحاة) : (ان العصر الذي ألف فيه كتاب الرد على النحاة كان عصر ثورة على المشرق وأوضاعه ، في الفقه وفروعه . وقد كانت دولة الموحدين ، منذ أول الأمر ، تدعو الى هذه الثورة ، حتى

إذا كان يعقوب رأيناه يأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة ، يريد أن يرد فقه المشرق على المشرق . وقد تبعه ابن مضاء القرطبي قاضي القضاة في دولته فآلف كتاب - الرد على النحاة - يريد أن يرد به نحو المشرق . أو بعبارة أدق يريد أن يرد بعض أصول النحو، وأن يخلصه من كثرة الفروع فيه وكثرة التأويل ، مستنأ في ذلك بسنة أميره يعقوب ، إذ كان يُعجب مثله ، على ما يظهر ، بمذهب الظاهرية ، فذهب يحاول تطبيقه على النحو).

ولا بد لنا حين نذكر يعقوب بن يوسف هذا ، الذي لقب بالمنصور ، من أن ننعي عليه أمراً أتى فيه سواة ليست بأيسر السوات ، وأن نحمد له أمراً جليلاً ركب مراقبه واضطلع بأعبائه فكان فيه بعيد الهمة نافذ العزم . أما أمره المنعي عليه فهو موقفه من السلطان الأيوبي صلاح الدين يوم بعث إليه هذا ، وقد فاز ببيت المقدس ودانت له مصر وبلاد الشام جميعاً وشمالى العراق (ت ٥٨٩ هـ) ، بعث إليه ينشد محالفته لمحاربة ملوك أوربة . فآكرم يعقوب وفادة الرسول لكنه لم يجبه الى ما سأل أو ينزل على مقترحه فيلبي مبتغاه ، قالوا كان ذلك لانكار يعقوب أن يلقبه صلاح الدين في خطابه بسلطان الموحدين ولا يدعوه بأمر المؤمنين (رواية ابن خلكان - ٤٣٢/٢) .

وأما أمره المحمود له فهو نصره المبين بعد ذلك في موقعة الأرك (٥٩١ هـ) في الأندلس ، فقد كان ذلك نصرًا للعرب ضعوا به أركان أعدائهم وزلزلوا أقدامهم وكادوا فيه يقضون على مملكة قشتالة .

ولكن هل أنكر ابن مضاء العلة والقياس جملة ؟

أقول ليس ثمة امام قد عاف العلة والقياس جملة ، بصرياً كان أم كوفياً ، وإنما اختلف نصيب كل امام من الاقتياس بهما وفوراً أو نزوراً ، إذ يتسنى من ذلك في أصول النحو ما لا يتسنى في أصول الفقه . ذلك أن في علل النحو من فسحة النظر ما لا تتسع له علل الفقه أحياناً كثيرة ، كأن يكون البحث في علة مناسك الحج وترتيبها ، وفرائض الصلاة وعدد ركعاتها فنجد مرد وجوبها الى ثبوت الأمر بها بحكم الشريعة ، أي بالنص ، ولانظير ذلك في النحو . قال ابن جني في الخصائص (٥٢ - ط / ١٩١٣ م) : « فأول ذلك أنا لسنا ندعي أن علل العربية في سمت العلل الكلامية البتة . بل ندعي أنها أقرب اليها من العلل الفقهية » وهو يفرق بين الاجماع في اللغة والاجماع في الفقه ، فيرى الاجماع في اللغة غير ملزم للمعارض ، على حين يلزمه الاجماع في الفقه البتة . لكن على الامام في اللغة اذا شاء مخالفة الجماعة والخروج عما اتفقت عليه كلمة اللغويين واتحدت أن (يناهض هؤلاء اتقاناً ويثابتهم عرفاناً ولا يخلد الى سائح خاطره ولا الى نزوة من نزوات تفكره ، فاذا فعل ذلك سدد رأيه وشيخ خاطره - الخصائص : ١ / ١٩٧) .

ثار ابن مضاء على النحاة وعاف مذهبهم في (العامل) لغوهم في التعليل واستبعد الجدل النظري والحجاج الفلسفي وكل ما ينأى باللغة عن طبيعتها وينحرف عن خصوصها ، وليس هو أول من انتهج هذا النهج وذهب هذا المذهب . ذلك أنه قد عول على النص وأغفل القياس من هذه الجهة ، لكنه قد أخذ ولا شك بنمط من القياس . فهو قد أقر

(العلة) وأبى (علة العلة) أو الغسل الثواني والثالث ، كما أنكرها ابن جني وعافها الزجاجي نفسه . وقرار (العلة) يدعو الى البحث عن العلة الجامعة والتماس القياس الذي لا بد منه ، والا فكيف يحكى أن تنهض لغة لا يعمل قياس في رسم ضوابطها وشرح حدودها ، ويمهد لها سبيل التوليد والنماء ومذاهب الاتساع والارتقاء .

ذهب الدكتور طه حسين ، رحمه الله ، الى أن ابن مضاء (لم يفكر بالاصلاح بمقدار ما فكر في هدم النحو) كما جاء في مجلة المجمع القاهري (ج/ ٤) ، وخالفه الدكتور مازن المبارك في كتابه (النحو العربي) فقال : « أما رأي الدكتور طه حسين فهو مجحف في حق ابن مضاء ، وبعيد عن جادة العدل . ثم هو قبل ذلك كله حكم غريب . أو لم يناد ابن مضاء بما ينادي به - احياء النحو - اليوم من الغاء نظرية العائيل واعتبار حركات الاعراب دلائل على المعاني ، فكيف يكون هذا أكثر منه مصطلحاً في رأي من يرى في محاولة الأستاذ ابراهيم مصطفى احياء للنحو ويصر على أن تحمل هذا الاسم ؟ »

أقول عاب ابن مضاء ما كان للنحاة من أصول ، ولم يقم أصولاً جديدة تحل محلها وتغني مفعها . والذي فعله أنه نهج السبيل لاتخاذ هذه الأصول ووجه الفكر لبلوغ التقصد وتحقيق الغاية ، بل شرع في اعتماد هذه الأصول فقال (١٠٧) : « فان قيل أنت قد أبطلت أن يكون في الكلام عامل ومعمول ، فأرنا كيف يتأتى ذلك مع الوصول الى غاية النحو ؟ قلت أورد هذا في أبواب تدل على ماسواها . وقد شرعت في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها فان قضى الله بأكماله . والا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها . ولكن أين كتابه الذي حاول به اعتماد هذه الأصول كما يقول الدكتور محمد خير الحلواني في كتابه (أصول النحو العربي) ؟

النحو عند المتأخرين

تألق النحو أول ما تألق في البصرة قبل أكثر من اثني عشر قرناً ثم تبعها الكوفة بعد أن تلمذت لها فكان لها سماتها ووراسمها . وقد مدتا بغداد بمعينها فبرز في النحو نجم بغداد وهبت رياحها . ثم حذت مصر هذا العذو فتلمذت للعراق وبعثت بوافديها اليها منذ أواخر القرن الثاني للهجرة ، ومن هؤلاء آل المصادري وأولهم الوليد بن محمد التميمي المصادري الذي لقي الخليل في البصرة وأخذ عنه ، وابنه أبو الحسن محمد بن الوليد الذي انتسخ كتاب سيبويه في بغداد ، وقابل ما انتسخ بما احتفظ به المبرد من الكتاب ، وعاد بالنسخة الى مصر ليقرئها طلابه .

ووفد أبو العباس المصادري ابن أبي الحسن الى بغداد ليلقى بها أبا اسحاق الزجاج في أواخر القرن الثالث الهجري وأخذ عنه ، وخلفه أخوه أبو القاسم في اقراء كتاب سيبويه وكان دون أخيه في العلم .

وتبع هؤلاء أبو علي الدينوري (ت ٢٨٩) وقد أقام بمصر زمناً ثم قصد البصرة فلقى بها المازني وأخذ عنه كتاب سيبويه ، ثم قصد بغداد وتلمذ لثعلب فأخذ عنه نحو

المكوفية ثم مال الى المبرد فسر ببيانه ، وعاد بعد هذه الرحلة الى مصر ليذيع فيها نحو
البصريين ويشيعه . .

ابن هشام :

وقد استمر المصريون يتلمذون لشييوخهم في العراق ويشرحون كتبهم حتى ظهر
فيهم ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ، وكان مصري المولد والنشأة
(٧٠٨ - ٧٦١ هـ) . وقد قرع صيته الأسماع وفشا ذكره على الألسنة حتى قيل انه كان
أنحى علماء عصره . عرف ابن هشام بكتابه الشهير (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)
وهو كتاب جليل جامع غزيره المادة ، انتحى المؤلف في تأليفه نهجاً جديداً ، قال ابن خلدون
في مقدمته « وصل اليانا بالمغرب لهذه العصور ديوان منسوب الى جمال الدين بن هشام من
علمائها ، استوفى فيه أحكام الاعراب مجملة ومفصلة ، وتكلم على الحروف والمفردات
والجمل ، وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها ، وسمّاه بالمغني في الاعراب .
وأشار الى نكت اعراب القرآن كلها وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرهما ،
فوقفنا منه على علم جم يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها » . أقول
إذا قيس نهج ابن هشام في ترتيب الكلام على الأدوات الى ما عرف في عصره من ذلك عند
ذلك نهجاً فريداً . لكنه لو قرن منها ما تشابه في الدلالة والعمل بدل أن يضم ما تدانى
أوائله منها في اللفظ لكان ذلك أولى بعصرنا .

كان ابن هشام عالماً في النحو واللفظ والأدب ، كما كان عالماً في الفقه ، ولم يعرف
أنه مال في النحو الى مذهب خاص ، فقد أخذ بالقياس والعلة النحوية وكان يختار في كل
مسألة ما رجع لديه فيها . ولم يخضع النحو لأصول الفقه كما اعتاد بعض النحويين في
عصره . ولم يلزم الاجماع النحوي كما فعل الفقهاء في أصولهم ، وتمسك به المتأخرون
من النحاة كالسيوطي وأبي البقاء العكبري . وله جملة من الكتب منها الاعراب عن قواعد
الاعراب وشذور الذهب وشرحه وقطر الندى وشرحه . . .

السيوطي :

واشتهر من متأخري المصريين الامام جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١) ولد
بأسيوط وتولى التدريس والفتيا وتفرغ للتأليف فأغنى المكتبة العربية وبلغت مؤلفاته
المئات في علوم القرآن والحديث والفقه والعربية . ومن كتبه في العربية (الاقتراح في أصول
النحو) وقد جمع فيه ما تفرق في مصادر كثيرة ورتبه في الأبواب والفصول والترانيم
ترتيب أصول الفقه ، كما قال ونهج في تأليفه نهج الفقيه فوقف عند الاجماع ، ولم يفته ،
على كل حال أن يخص العلل النحوية ببحث مشبع وشرح مسهب . ثم كتاب (الأشباه
والنظائر) وهو كتاب غزير المادة جزيل المباحث ، وقد قال في خطبته « قصدت أن أسلك
بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه وألّفوه من كتب الأشباه والنظائر » .
وأوقد اهتم فيه ببسط الآراء النظرية والعلل الجدلية . ثم كتاب (همع الهوامع في جمع

الجوامع) وقد عني فيه بالشواهد وأكثر من النقل وأجمل فيه ما تناثر في أمهات الكتب النحوية . وأظهر ما في كتب الامام السيوطي على ضخامتها الجمع والترتيب والتبويب مع استيعاب للاصول واحاطة بالفروع واستقصاء للمسائل ، وقد دل بذلك على سعة اطلاعه ودقة احصائه مع أمانة في النقل ورد للرأي الى صاحبه .

نحاة الأندلس

كان نحاة الأندلس يقتفون في الغالب أثر نحاة المشرق ويأتون بهديهم ويتعلقون بهم تعلق الفرع بالأصل ويتطلعون اليهم تطلع التلميذ الى أستاذه . وكثيراً ما كان يرتحل علماء الأندلس الى المشرق لينهلوا من موارده ويعودوا الى موطنهم ليقرئوا ما قرؤوه . ومن هؤلاء عبد الملك بن حبيب ومنذر بن سعيد البلوطي وابن الفرضي وأبو الوليد الباجي . وقد كان يحدث العكس فقد دأب حكام الأندلس على استقدام كبار علماء المشرق في اللغة والأدب . ومن أظهر من وفد الى الأندلس من هؤلاء أبو علي القالي صاحب كتاب الأمالي (٢٨٨ - ٣٥٦ هـ) . فقد ولد بأرمينية ونشأ فيها وقصد بغداد ينهل فيها اللغة والأدب ثم يمّم شطر الغرب أقصى الغرب ليتولى التدريس في الأندلس . وقد أفاد المغرب من موقعه بين المشرق والأندلس فكان محط العلماء الوافدين الى الأندلس والاييين الى المشرق ، وكثيراً ما تعلق منهم بالمغرب فجعلها وطناً له .

وقد شهدت الأندلس كثيراً من أهل اللغة كابني موسى الهروي وقد كان لغوياً فقيهاً ، ارتحل الى المشرق فلقي مالكا من الفقهاء والأصمعي وأبا زيد الأنصاري من علماء اللغة . كما ارتحل جودي بن عثمان الموزوري فعاد بنحو الكوفيين ، ولقي من اعلامهم الكسائي والفراء . وقام ثابت بن عبدالعزيز السرقسطي وابنه قاسم بزيارة المشرق فحملا الى الأندلس معجم العين للخليل بن أحمد ، وقد قام باختصاره من علماء الأندلس أبو بكر الزبيدي (٣٧٩ هـ) .

وقد تجلت محاكاة الأندلسيين للمشرقيين في كثير مما ألفوا . وهذا العقد الفريد ومؤلفه الأندلسي ابن عبد ربه ، فقد قال صاحب بن عباد حين ظفر بالكتاب (هذه بضاعتنا ردت إلينا) .

وقد أخذ ابن بسام على جماعته هذه المحاكاة فقال : « ان أهل هذا الأفق أبوا الا متابعة أهل المشرق ، يرجعون الى أخبارهم المعتادة رجوع الحديث الى قتاده ، حتى لو نعت بتلك الآفاق غراب أو طن بأقصى الشام والعراق ذباب ، لجثوا على هذا صنماً وتلوا ذلك كتاباً محكماً ففاظطني منهم ذلك - الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة - ٢/١ » .

وقد استمرت الحال على هذا المنوال حتى القرن الخامس الهجري ، حين شاع في الأندلس مذهب الظاهرية في أصول الفقه ، وكان قد نشأ في المشرق خلال القرن الثالث الهجري وإمامه أبو سليمان الأصفهاني . قام المذهب على رفض القياس وانكار التقليد ،

وتولى الدعوة اليه والاحتجاج له في الأندلس الامام أبو محمد علي بن سعيد بن حزم الأندلسي (٣٤٨ - ٤٥٦) . وكان ابن حزم هذا يتمنى لو كان مشرقياً حين يقول :

أنا الشمس في اجو العلوم منيرة ولكن عيبي أن مطلعني الغرب

وتلا ذلك نبوغ ابن مضاء في القرن السادس الهجري ، وقد اتخذ مذهبه في أصول النحو على مثال مذهبه الظاهري في أصول الفقه ، فأنكر القياس وعود على النص في كتابه (الرد على النحاة) كما تقدم تفصيل ذلك ، وكان عصره عصر الثورة على المشرق ومذاهبه .

ابن مالك :

ومن أشهر نحاة الأندلس المبتكرين في القرن السابع الهجري الامام محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني ولد في بلدة جيان بالأندلس وقرأ العربية على ثابت بن محمد جيان الكلاعي ، كما قرأها على ابن يعيش شارح (المفصل) . وقد انتقل الى دمشق وتوفي فيها . (٦٠١ - ٦٧٢ هـ) وابن مالك هذا هو صاحب الألفية المشهورة باسمه ، وقد كثر شراحها وكان من أبرز هؤلاء ابنه بدر الدين محمد بن مالك (٦٨٦ هـ) ، وقد عُرِفَ بحذقه للمنطق فجاء شرحه مشوباً بالنهج المنطقي ، فاختر ذلك لسائر شراح الألفية وحملهم على جادته . وإذا كان نحاة الأندلس قد نادوا بصحة استنباط القواعد اعتماداً على الحديث النبوي منذ دعا الى ذلك الامام ابن حزم الأندلسي في القرن السادس وتبعه في ذلك السهيلي وابن خروف ، فقد كان ابن مالك أكثرهم حماسة لهذا الرأي وأشدهم استمساكاً به ، وقد جرى على الاستشهاد بالحديث في كثير من الأحكام التي خالف فيها الجمهور وقد كان من أنصار هذا المذهب الجوهري وابن جنبي وابن فارس وابن سيده وابن بري . وهو لم يمل الى بصرية أو كوفية وإنما اختار في كل مسألة ما هداه اليه اجتهاده بالحجة .

أبو حيان :

وقد تألق بعد ذلك نجم أبي حيان الأندلسي الغرناطي المولد والمنشأ (٦٥٤ - ٧٥٤ هـ) وله من الكتب سفره الضخم في التفسير وهو (البحر المحيط) ، وله (شرح التسهيل) ومختصره (ارتشاف الضراب) وإذا كان أبو حيان قد بدا ذا أسلوب منطقي في تعريفه للحدود وتحليلها فقد ابتعد عن الغلو في التعليل . وإذا كان قد استمسك بالنص وعاف من التأويل ما كان متكلفاً فإنه لم يدع القياس بل عول عليه في أحكامه . وقد حملة استمسكه بالنص على اهتمامه بالقراءات القرآنية جميعاً واشتغاله بها ، وعاب على النحاة ترددهم في التعويل عليها وقال : « ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة - البحر المحيط - ٢٧١/٤ » ، كما عاب عليهم المفاضلة فيما بينها (٢٦٥/٢) وقال « القراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه - ٢٦٣/٢ » .

ولا يمكن الحديث ، على كل حال ، عن نحو أندلسي بسمات خاصة ورواسم فريدة ، على احاطة النحاة الأندلسيين وجدوى ما رفقوا به النحو من جدة في البحث والاجتهاد وبعد عن ارادة المحاكاة ، فاذا كانوا لم يتعبدوا في نحوهم بمذهب بصري أو كوفي ، فانهم لم يتفردوا فيه بخط عام يميزه من نحو المشرق عامة بعد ابن مضاع .

★ ★ ★

يتبين بهذا كله أنه لا بد من التعويل على القياس ، والأخذ بالعلة والاقتصار منها على مادعوه بالعلة التعليمية والعلة القياسية، فلا نغلو في التعليل ونمضي فيه حتى نخضع اللغة لأصول المنطق والفلسفة ونهج الجدل والحجاج ، فننأى بها عن خصوصها وطبيعتها. قال الزجاجي في (ايضاح علل النحو) : « قد عرفناك أن الأشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب فنحكم لكل واحد بما يستحقه ، وإن كانت لم توجد إلا مجتمعة . فنقول ان الجسم الأسود قبل السواد ، ونحن لم نر الجسم خالياً من السواد الذي هو فيه ، ولا رأينا السواد قط عارياً عن الجسم ، بل لا يجوز رؤيته لأن المرئيات إنما هي الأجسام الملونة ، ولا ندرك الألوان خالية من الأجسام .. » . فما حاجة النحو الى جدل لفظي لا درك فيه ، وبحث فلسفي لا غناء له في صنعة نحو أو بيان . وقال نحوي في تعليل أن (هل) اما أن تبأشر الفعل كقولك (هل قدم زيد) أو تبأشر اسماً لا يقع في حيّزه فعل . تقول (هل زيد قادم) ولا تقول (هل زيد قدم) ، قال : (ان هل اذا لم تر الفعل في حيّزها حنت اليه لسابق الألفة فلم ترض حينئذ الا بمعانقته) فما حاجة النحو الى مثل هذا العبث والتخييل وهل يجديه ذلك نفماً أو يسوق اليه بياناً أو يوجب له حسناً ؟

ولا مناص من أن يفسح للسمع ويوسع له ، ولو خالف القياس ، فقد يستدعيه الاستعمال وتقتضيه حاجة التعبير . ذلك أن كثيراً من الشاذ المتأول إنما يثبت الأصل الذي أنزوى عنه وينبه على أن مجانبته لهذا الأصل وانفراده عنه بالحكم ، إنما كان لداع في التعبير أوجبه الاستعمال ، على ألا يعتمد هذا الشاذ لترسى فيه قدم قياس يبطل الأصل الثابت .

مثال ذلك مجيء السماع بجمع المصيبة على المصائب والقياس المصيبات ، فقد كان ذلك لعلّة رعوها . ذلك أنهم أنزلوا (المصيبة) وهي صفة في الأصل منزلة الأسماء ، فحملهم ذلك أن يجمعوها جمع الأسماء على (مصائب) . وهكذا جاء السماع بجمع (المسن) على صيغة اسم الفاعل ، من آدميين أو غيرهم ، على (المسان) بفتح الميم وتشديد النون . وذلك لعلّة موجبة ، فقد اشتهر استعمال (المسن) منقطعاً عن موصوفه فأنزل منزلة الأسماء فكان من شأن ذلك تكسيه تكسيروها . ونحو ذلك جمعهم مخزية على مخاز ومدينة على مداين ومدائن ومطيخة على مطاوح والمصحف على المصاحف والموسى على المواسي .

وهكذا (الخضراء) فهي في الأصل صفة للبقلة لكنها استعملت استعمال الأسماء ، فقليل (ليس في الخضراوات صدقة) أي في البقول فجمعت جمع الأسماء دون الصفات .

وكذلك القول في (نكباء ونكباوات) وهي الريح التي تنكبت عن الرياح الأربع ، وفي (دكاء ودكاوات) للأرض اذا انبسطت فأشبعت الراية .

والقياس في (استفعل) اذا اعتلت عينه أن يعمل أي يقلب حرفه علقته (واو أو ياء) ألفاً . نقول استجاب واستمات واستكان ، وشذ قولهم (استجوب) لأنهم أرادوا أن ينبهوا على اشتقاقه من (الجواب) كما اشتق (استتيس واستفيل) من التيس والفيل . وقالوا (أغيم) من الغيم و (أعوه) من العاهة .

وقالوا في (مفعلة) المشتقة من الاسم : شراب مطيبة بفتح الياء ودواء مبولة بفتح الواو ، أي يدعو إلى الطيب والبول ، وأرض مفيأة ومثورة يكثر بها الثور والفيل . ولو اشتقت (مفعلة) من الفعل لجاءت بالاعلال أي قلب حرف علقها (الواو أو الياء) ألفاً كالمقالة والمقامة والمنامة والمنارة والمثابة ، وهو الأصل والقياس ، ذلك فرقاً بين مفعلة الاسمية ومفعلة الفعلية .

ولا معدل عن أن ننأى بالنحو أن يكون علماً يعرف به أحوال الكلم اعراباً وبناء فيقتصر البحث فيه على أواخر الكلمات ويشوبه من جفاف القواعد ما لا يترقرق فيه ماء بيان أو تشرق به ديباجة كلام . فالقريب المختار أن يكون علم النحو قسم علم المعاني فيغدو كل تنمة الآخر . قال ابن كمال باشا في رسالته : (ويشارك النحوي صاحب المعاني في البحث عن المركبات إلا أن النحوي يبحث عنها من جهة هيئتها التركيبية صحة وفساداً ، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد ، وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة في التركيب وقبحه . . فما يبحث عنه في علم النحو من جهة الصحة والفساد ، يبحث عنه في علم المعاني من جهة الحسن والقبح ، وهذا معنى كون علم المعاني تمام علم النحو) .

ونختتم فصلنا هذا بما جاء به الامام السيد في شرح المفتاح ، اذ قال : « البحث في اللغة اما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها وهيئاتها ، فعلم اللغة ، أو من حيث صورها وهيئاتها فقط فعلم الصرف ، أو من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية فعلم الاشتقاق ، واما عن المركبات فباعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو ، واما باعتبار تأديتها لمعان مغايرة لأصل المعنى فعلم المعاني ، واما باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح فعلم البيان » .

★ ★ ★